



اتجاهات موظفي الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية

سلمان المطيري¹، حمد الرشدي²، كوثر الدحلان³

^{2,1} كلية التربية ، قسم تقنيات التعليم ، جامعة حائل

³ كلية علوم وهندسة الحاسب الآلي، قسم الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات ، جامعة حائل

¹ ff-l40@hotmail.com, ² h.alrshedy@uoh.edu.sa, ³ k.aldahlan@uoh.edu.sa

الخلاصة: هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية، وتحديد فيما إذا كان مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية يختلف تبعاً لمتغير النوع، أو إذا كان مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية يختلف تبعاً لمتغير أجهزة الاتصال بالإنترنت وطريقة الاتصال بالإنترنت، ومعرفة إذا كان مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية يختلف تبعاً لمتغير برامج الاتصال التي يمتلكها الموظفون. لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتها طبيعة الدراسة وأهدافها، كما اعتمد الباحثون مقياس المواطنة الرقمية كأداة لجمع البيانات وتكون من (3) مجالات و (29) فقرة، وتكونت عينة الدراسة من (196) موظف وموظفة من موظفي الأحوال المدنية في منطقة حائل. وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج من أبرزها أن المتوسط العام لدرجة اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية، بلغ (4.12) بانحراف معياري (0.439)، بدرجة اتجاهات كبيرة. كما تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية لصالح الذكور، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية باختلاف أجهزة الاتصال بالإنترنت. كما أيضاً لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية باختلاف أجهزة برامج الاتصال التي يمتلكها. كما قدمت الدراسة العديد من التوصيات منها العمل على نشر ثقافة المواطنة الرقمية في بيئات العمل بين موظفي القطاعات والمؤسسات الحكومية، وزيادة الوعي بمفاهيم المواطنة الرقمية من خلال التشجيع على طرح برامج تنمية مهنية، وزيادة دمج مفاهيم المواطنة الرقمية ضمن المناهج المدرسية لبناء مجتمع أكثر وعياً وثقافة رقمية، والقيام بالمزيد من الدراسات لتحديد متطلبات بناء الثقافة الرقمية لدى كافة شرائح المجتمع.

الكلمات الجوهرية: اتجاهات - الأحوال المدنية - المواطنة الرقمية.

1. المقدمة:

إن المواطنة والروح الوطنية هما المحركان الحقيقيان للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تلك الروح الوطنية تتضمن مجموعة القيم التي تحدد علاقة الفرد بالمجتمع وتصل به إلى الالتزام بالعقد الاجتماعي الذي يربط بين

المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات (يب، 2010). وإذا كان هذا هو المفهوم العام والتقليدي لمصطلح المواطنة، فإن ذات المفهوم قد أخذ صورة جديدة عندما دخلت الثورة الرقمية والانفجار المعرفي الإلكتروني على الخط، حيث أضحت لهاتين الثورتين بصمات على كل مناحي الحياة الجديدة، بل أصبحتا معياران للتصنيف حيث تصنف كل ظاهرة قبلهما في خانة التقليدي والقديم بينما تأخذ كل ظاهرة حدثت بعدهما دلالة الجديد والحديث. وعليه فإن مصطلح المواطنة وما تقاطع معه من مفاهيم كالوطن والمواطن قد أخذوا جميعهم صفة حديثة وصورة جديدة مقارنة بتلك الصورة التي كانوا يوصفون بها قبل الثورة الرقمية وانتشار ثقافة التواصل الاجتماعي وطغيان الإعلام الجديد بقيمه وتطبيقاته وصوره وأدواته وبيئة نشاطه. إن التغلغل الرهيب لشبكة الأنترنت وارتباط كافة وجوه الحياة بها تقريباً وانخراط المواطن في تطبيقاتها بالشكل الذي أصبحت بالنسبة إليه خياراً لا مناص منه، قد ساهمت بشكل أو بآخر في إعادة رسم صورة جديدة لمفهوم المواطنة والوطن والمواطن، حتى أن السط الحاكم والأنظمة السياسية باتت تنوع من طرق تمظهرها باستخدامها لوسائل وأدوات هذه الثورات الرقمية والتكنولوجية، فظهرت للعالم مفاهيم الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الرقمية وغيرها من المصطلحات التي تعبر عن شكل من أشكال العلاقة بين الدولة بأفرادها المواطنين ومؤسساتها السياسية بالتكنولوجيا الحديثة وتطبيقات شبكة الأنترنت والشبكات التواصلية الاجتماعية (بسيوني، 2013).

وحيث إن البعض يعتقد أن المواطنة تعني أن يكون المواطن عضواً في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها، وعادة ما تكون "رابطة الجنسية" معياراً أساسياً في تحديد من هو المواطن، وبموجب ذلك ينال مختلف الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية، مقابل واجبات معينة يؤديها لصالح مجتمعه ودولته، ومن يراها مرتبطة بالانتماء الوطني، وهو يمس قضية سيكولوجية مهمة هي الشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه، ومن يربطها بالجانب الاجتماعي الذي يشير إلى "حق كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها"، وهذا تقريباً هو المفهوم السياسي للمصطلح، حيث "تجد المواطنة السياسية تعبيرها من خلال مضمونها القانوني ومرجعيتها القطعية إلى الجنسية، ويترتب عليها أن للمواطنين الحق، شخصياً أو من ينوب عنهم في سن القوانين والحصول سواسية على الوظائف العمومية، وتضمن عدم مضايقتهم بسبب آرائهم حتى الدينية مادامت لا تخل بالنظام العام الذي رسمه القانون، كما تضمن لهم أيضاً حرية التحدث والكتابة وطباعة الآراء ونشرها"، وبناء على ما سلف، يتضح أن مفهوم المواطنة لا يتعلق بالانتماء الرمزي إلى بقعة ترابية معينة، والتي يطلق عليها مجازاً الوطن فحسب، بقدر ما يحيل على شتى المعاني القانونية والسياسية والاجتماعية والتعليمية، التي تترجم في شكل حقوق وواجبات مقننة، تنظم مختلف قطاعات المجتمع وأنساقه، ورغم جهود المؤسسات والأفراد بقصد تنظيم مجال المواطنة تظل العديد من الأسئلة بخصوص هذه القضية ماثرة للنقاش والجدل، ويعد قطاع الإعلام والاتصال من الرابحين الأساسيين من ثورة التقنية، والوطن الرقمي يمكن وصفه بالمجتمع الإعلامي أو الاتصالي، ليس من حيث تعدد الوسائل الإعلامية والاتصالية وقدرتها فحسب وليس من حيث إنه أتاح للجميع أن يصبح صحفياً بديلاً يعبر عن رأيه وفكره في الفضاء الإعلامي الرقمي البديل، وإنما أيضاً حمل معه نوعية عالية من الجمالية في الإرسال والفنية في الأداء مما جعل الجماهير أسرى الشاشات الإلكترونية الساحرة من التلفزيون إلى الكمبيوتر (حبيل، 2014).

وسوف يتناول الباحثون محوريين أساسيين هما محور المواطن الرقمي والمواطنة الإلكترونية كمحور أول من حيث علاقات التأثير والتأثر والتي يمكن من خلالها أن نلمس تعامل المواطن بشكله الرقمي في الوطن بصيغته الرقمية

من خلال عدة عناصر أهمها المشاركة الإلكترونية في المجتمع من حيث يلتزم مستخدمو التكنولوجيا بتكافؤ الفرص أمام جميع الأفراد فيما يتعلق بالتقنية. فنقطة الانطلاق في "المواطنة الرقمية" هي العمل نحو توفير الحقوق الرقمية المتساوية ودعم الوصول الإلكتروني. والاتصالات الرقمية والتبادل الإلكتروني للمعلومات من حيث أبرز التغيرات الهامة التي استحدثتها الثورة الرقمية هو قدرة الأفراد على الاتصال فيما بينهم مهما بعدت الأماكن وتباينت الأوقات. وذلك باستخدام البريد الإلكتروني والهواتف النقالة والرسائل الفورية، حيث غيرت خيارات الاتصالات الرقمية واسعة الانتشار كل شيء في حياة البشر لمقدرتهم على إجراء اتصالات دائمة ومباشرة مع أي فرد آخر. ومحو الأمية الرقمية بحيث لا بد أن يتعلم الدارسون كيف يتعلمون في ظل مجتمع رقمي، فيتعلمون أي شيء في أي وقت وفي أي مكان. والقوانين الرقمية والمسؤولية الرقمية على الأعمال والأفعال بحيث يعالج قطاع القوانين الرقمية مسألة الأخلاقيات المتبعة داخل مجتمع التكنولوجيا، ويفضح الاستخدام غير الأخلاقي نفسه في صورة السرقة أو الجريمة الرقمية. فالالتزام بقوانين المجتمع الرقمي توجب تعريف المستخدمين بأن سرقة، أو إهدار ممتلكات الآخرين، أو أعمالهم، أو هويتهم عبر الأنترنت يعد جريمة أمام القانون. والحقوق والمسؤوليات الرقمية إذ توجد حزمة من الحقوق التي يتمتع بها "المواطن الرقمي" مثل حقوق الخصوصية وحرية التعبير وغيرها. والأمن الرقمي (الحماية الذاتية) وهي إجراءات ضمان الوقاية والحماية الإلكترونية، إذا يجب أن يتوفر لدينا برامج حماية من الفيروسات وإنشاء نسخ احتياطية من البيانات وتوفير معدات وآليات التحكم الموجه، من أجل حماية ما لدينا من معلومات من أي قوة خارجية من شأنها أن تقوم بالسطو على بياناتنا (القندلجي، 2013).

ويشتمل المحور الثاني على المواطنة الإلكترونية في بيئة الديمقراطية الرقمية، فعندما تغلغت الثورة الرقمية الجديدة في أوصال العالم وتلونت أغلب مناحي الحياة الحديثة بلونها، طال التحول العديد من المفاهيم والمصطلحات التي كانت تصنف سابقا في خانة "التقليدية" كمفهوم "الديمقراطية" والمواطنة" والمواطن"، حيث أخذت بعض ألوان التكنولوجيا وطفرة الاتصالات الحديثة فبرزت توصيفات جديدة كالديمقراطية الرقمية والمواطنة الإلكترونية والمواطن الرقمي العالمي، ومن تسارع الحياة السياسية الراهنة تطورت مفاهيم أخرى لارتباطها بالثورة الرقمية مثل مفاهيم الديمقراطية المحلية الإلكترونية والمواطنة الرقمية وغيرها. فظهر المواطن ووظائفه في ظل الحكومة الإلكترونية حيث تعتبر الحكومة الإلكترونية صورة عن الحكومة التقليدية، لكن مع وجود فارق هو استخدام التكنولوجيا الحديثة والتواصل الرقمي عبر وحداتها وأجزائها بالإضافة إلى استخدام التواصل الرقمي والوثائق الإلكترونية، حيث تختلف الأولى عن الثانية في أهدافها وفلسفتها ونظم إدارتها وهيكلها التنظيمي وطبيعة العلاقات التي تربطها بالمواطنين وأسلوب إدارة الموارد البشرية فيها (كاتب، 2011)، و (عليان والسمرائي، 2014).

فالخدمات التقنية قائمة في الغالب على معيار التواصل بين المواطن والإدارة، فالمواطن يتجه إليها طلبا لما يحتاجه من رفاهية، وهي بتواصلها معه توفر له مجموعة من التسهيلات في شكل مادي (خدمات) أو في شكل معنوي (تسهيلات ورضى داخلي)، فيتم ذلك في بيئة الديمقراطية الإلكترونية عبر وسيط تكنولوجي هو في الغالب الأنترنت (شبكة دولية خارجية) أو الأنترنت (كشبكة داخلية ومحلية)، لذلك فإن الإعلام يقدم للجماهير فكرة الانتماء ويهيئ لهم الطاقة والتأثير في مجموعة وتجمع أكبر منهم، وفي الوقت نفسه يعدهم لمشاركة جماهيرية أكبر، وأنه من قصر النظر رفض ونفي الفكرة القائلة إن تكنولوجيا الإعلام تفتح آفاق التواصل التي تشمل التواصل المحلي والعالمية، ولكن هذا لا يترجم إلى أشكال جديدة من تحديد الهوية أو التجمعات البشرية (الطراح، 2002).

ويتناول موضوع هذه الدراسة اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية في ظل الانغماس المخيف في الفضاء السيبراني العام، وتحول ذلك الموظف من شكله العادي إلى موظف رقمي مرتبط بتكنولوجيا التواصل الحديثة، وبناءً عليه يصبح تشكل صورة جديدة لمفهوم المواطنة وبشكل مختلف عن الصورة التقليدية أمر ضروري ولابد منه.

2. مشكلة الدراسة:

خلال العقود الماضية، ارتبط تطور التحول الرقمي العالمي ارتباطاً عضوياً بعاملين أساسيين هما (1) التطور المتلاحق للإنترنت وسيادة المحتوى الرقمي بأنواعه، و(2) تطور منظومة الاتصالات وخاصة في مجال الأجهزة المحمولة بما في ذلك الهواتف الذكية والحواسيب اللوحية والمحمولة. وقد تسارعت وتيرة تقديم الخدمات العامة عبر الأنترنت على مستوى حكومات العالم تسارعاً فائقاً، وأخذت مفاهيم مثل الحكومة الإلكترونية والحكومة الرقمية تترسخ وتتطور وفق معايير ومؤشرات تنافسية. ولم يتأخر القطاع الخاص الخدمي عن الحكومات فيما يتعلق بتقديم خدماته رقمياً، بل في كثير من الأحيان كان سباقاً في تطوير خدماته لا سيما أنه ينظر إلى الأمر من زاوية العوائد التجارية على مستوى الاقتصاد الرقمي.

وأصبحت النفاذية الرقمية من أساسيات العمل في مختلف الحقول، وشرطاً للحصول على الخدمات. ويعود ذلك إلى توسع الخدمات الرقمية التي تشمل مواقع وخدمات وتطبيقات حكومية على الهواتف والأجهزة الذكية، ودخول القطاع الخاص الكبير والمتوسط دائرة تقديم الخدمات العامة بما في ذلك الخدمات المالية والصحية والتعليمية والتأهيلية وخدمات النقل. كما دخل القطاع الخاص دائرة تقديم الخدمات المتعلقة بالاستهلاك بما في ذلك التسوق. كما جاء في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 فإنه سيتم تدريب 500 ألف موظف حكومي بشكل رقمي عن بعد، وتأهيلهم رقمياً بشكل مستمر لرفع إنتاجية الموظف وكفاءته إلى أعلى مستوى. وتطوير البنية التحتية الرقمية حيث تم تسليط الضوء على الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وهذا يتطلب تزويد المواطن بالمعلومات والإجراءات الخاصة بالمحتوى الرقمي، بالإضافة إلى إعداد وتنقيف الموظفين السعوديين في مجال الأمن السيبراني الذي يعد جزءاً أساسياً من حركة التحول الرقمي.

3. أهداف الدراسة:

في ضوء متطلبات العصر الرقمي سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية.
2. تحديد فيما إذا كان مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية يختلف تبعاً لمتغير النوع.
3. تحديد فيما إذا كان مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية يختلف تبعاً لمتغير أجهزة الاتصال بالإنترنت وطريقة الاتصال بالإنترنت.
4. تحديد فيما إذا كان مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية يختلف تبعاً لمتغير برامج الاتصال التي يمتلكها موظفي الأحوال المدنية بمنطقة حائل.

4. أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

- أهمية نظرية (علمية):

1. تقدم الدراسة مقياساً لقياس اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية عبر الأنترنت والوصول الرقمي يمكن أن يستفيد منه الباحثون في دراسات أخرى مستقبلاً.
2. تتسم هذه الدراسة بالجدة والاصالة كونها أول دراسة - على حد علم الباحثين - تجرى عن اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية.

- أهمية تطبيقية (عملية):

1. قد تضيف الدراسة إلى إدارة الأحوال المدنية بالمملكة العربية السعودية بعض الأسس والمرتكزات التي يمكن الاعتماد عليها لرسم البرامج التأهيلية التي تمكن موظفي إدارة الأحوال المدنية من التدريب عليها للممارسة.
2. من الممكن أن تقدم معطيات ميدانية ونتائج علمية مهمة من الناحية العملية للمهتمين بمجال إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل والمتخصصين في الأمن المعلوماتي وغيرهم من المهتمين بالتكنولوجيا الرقمية وكيفية حماية العاملين في القطاع الحكومي والخاص من انعكاساتها السلبية.

أولاً: الإطار النظري

المواطنة الرقمية Digital Citizenship:

1. مفهوم المواطنة الرقمية:

غالباً ما يعتقد البعض أن مفهوم المواطنة الرقمية يرتبط بمفهوم المواطنة بشكل عام، وأنها عبارة عن تنمية لقيم المواطنة بالمفهوم التقليدي، لكن نظراً لاختلاف متطلبات والتزامات المواطنين حسب اختلاف الزمان والمكان، فقد ظهرت العديد من التعريفات لمفهوم المواطنة الرقمية المتعددة والتي يختلف مفهومها من دولة إلى أخرى، وتؤكد الأدبيات على أن مفهوم المواطنة الرقمية ليس تعريفاً موحداً ومتفقاً عليه من الجانب النظري والفكري، أو على صعيد الجانب العملي أو العلمي.

فالمفهوم الأكثر شيوعاً لتعريف المواطنة الرقمية هي كقواعد للسلوك والمسؤولية والمناسبة فيما يتعلق باستخدام التقنية (Ribble, 2006)، وعرفها ريبيل (Ribble, 2011) بأنه أسلوب يمكن توظيفه لمساعدة المتعلمين على فهم القضايا التقنية التي ينبغي معرفتها وذلك لاستخدام التقنية بالطريقة المثلى.

وعرفتها الجمعية الدولية للتقنيات في التعليم (ISTE) بأنها مجموعة من السلوكيات التي تساعد على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في اعدادات الأنترنت (ISTE, 2011).

ويشير المسلماني (٢٠١٤) إلى أن المواطنة الرقمية هي إعداد النشء وتعليمهم كيفية استخدام الوسائل التقنية بطريقة مناسبة وملائمة وآمنة تجلب لهم المنفعة، ومن خلال تدريب الطلبة على الالتزام بمعايير السلوك الإيجابي عند استخدام هذه الوسائل، سواء في المنزل أو في المؤسسات التعليمية، لأغراض التواصل الاجتماعي وما إلى ذلك.

ويعرفها القايد (2014) بأنها مجموعة من المعايير والمبادئ والأساليب التي يجب أن يمتلكها الفرد أثناء تفاعله مع الآخرين باستخدام الأدوات والوسائط الرقمية مثل البريد الإلكتروني والمدونات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعية المتعددة. وعرفتها فارمير (Farmer, 2015) بأنها القدرة على استخدام التقنية بأمان ومسؤولية.

ويرى المعمرى (٢٠١٥) أن مصطلح المواطنة يتم استخدامه وتوظيفه في عدد من الدول للدلالة على العلاقة بين المواطنين ودولتهم، وحول المواطن والمسؤوليات بمعنى تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات. ويعرفها بشير (٢٠١٦) أن المواطنة والروح الوطنية هما المحركان الحقيقيان لجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة، والتي تحدد العلاقة بين الفرد بالمجتمع، وتفرض عليه الالتزام بالعقد الاجتماعي الذي يربط بين المواطنين المتساويين في الحقوق والواجبات.

وعرفها بيراردي (Berardi, 2016) بأنها توظيف الأدوات الرقمية في سلوكيات أخلاقية وأمنة ومثمرة، بينما عرفها الدهشان (٢٠١٦) بأنها مجموعة تشتمل على القواعد والضوابط والمعايير التي تم اعتمادها في استخدام التقنية الرقمية والمتمثلة في الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها المواطنون أثناء استخدامهم تقنياتها، والواجبات والالتزامات عليهم والتي ينبغي أن يؤدوها ويلتزموا بها.

ومن التعريفات لمفهوم المواطنة الرقمية أيضاً بأنها القوة الممكنة للاندماج بين المجتمع المدني والثقافي والاجتماعي، وقد أصبحت مرتبطة بشكل شامل بما نحن فيه، حيث يجمع المواطن الرقمي بين المهارات كالطلاقة الرقمية والمعارف والاتجاهات للمشاركة في مجتمع كفرد نشط ومتفاعل ومتواصل مدى الحياة (Netsafe, 2016).

ولقد عرفها مازن (2016) بأنها التوجيه والحماية، والمقصود بها من جانب التوجيه التشجيع نحو منافع التقنيات الحديثة، أما جانب الحماية فيقصد بها تجنب أخطارها، وتم تعريف المواطنة الرقمية أيضاً بأنها قواعد التواصل المسؤول والمناسب مع التقنية (Preddy, 2016).

بينما تعرفها القحطاني (2018) بأنها مجموعة تشمل المبادئ التوجيهية للسلوك والمسؤول عند استخدام التقنية، ويعرفها مهدي (2028) بأنها المنظومة التي تشمل على الضوابط والمؤشرات التي تضبط المواطنين خلال استخدامهم للوسائل التقنية.

ويرى آخرون أن المواطنة الرقمية لا تعني فقط الحقوق والواجبات والالتزامات أثناء استخدام التقنية الرقمية، ولكن يتعدى ذلك إلى ما هو أشمل من حيث إنها وسيلة حديثة ومعاصرة لإعداد مواطن يستطيع توظيف التقنيات الرقمية بطرق سليمة وفقاً للضوابط والقواعد الأخلاقية والقانونية؛ وبالتالي تصبح مسألة أكثر أهمية لمجتمع واع رقمياً خالياً من المشكلات الرقمية المتعددة (المصري وشعت، 2017).

وتعرف المواطنة الرقمية أيضاً بأنها جانب من جوانب الهوية الاجتماعية يشترك فيها جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو أسلوب الحياة وتشتمل على عدد من الحقوق والواجبات، وأيضاً أنها مجموعة تشتمل على

الممارسات المبنية وفق قواعد اجتماعية وعلى قواعد السلوك حيث تساعد على التنمية الفردية وتحافظ على القيم الاجتماعية في المجتمع الرقمي (Gasaymeh, 2018)، كما وعرفها السعيد (2019) بأنها نظام متفاعل يشتمل المهارات والقيم التي يحتاجها المواطن للتعامل مع الأساليب التقنية بفاعلية وأمان لتحقيق مبدأ المواطنة الصالحة.

2. أبعاد المواطنة الرقمية:

تشير الأدبيات على أن أبعاد المواطنة الرقمية هي عبارة عن عدد من المحددات الثقافية والاجتماعية والصحية والقانونية والأمنية ذات الصلة بالتقنية، والتي تساعد الأفراد على تحديد معايير استخدام التقنية بشكل مقبول وممارسة السلوكيات الأخلاقية خلال استخدامها أو التعامل معها بما يمكنه من مسايرة العالم الرقمي وخدمة الوطن الذي يعيش فيه (الحصري، 2016).

ولقد حددت الجمعية الدولية لتقنية التعليم (International Society in Technology in Education: ISTE) تسع مجالات عامة تساعد في تشكيل المواطنة الرقمية حيث تؤكد العديد من الدراسات مثل دراسة (الحصري، 2016)؛ (الدهشان، 2016)؛ ريبيل (Ribble, 2011)؛ (المسلماني، 2014)، (الجزار، 2014)، إلى أن للمواطنة الرقمية تسعة أبعاد تُعد بمثابة محاور أو مجالات أساسية للمواطنة الرقمية، وهي:

1. الوصول "النفاذ" الرقمي أو المساواة الرقمية أو الإتاحة الرقمية للجميع (Digital Access):

لتتحقق المساواة الرقمية كنقطة الانطلاق في المواطنة الرقمية للعمل على توفير الحقوق الرقمية المتساوية ودعم الوصول الإلكتروني، فإنه يجب أن تتوفر البنية التحتية بالتساوي بين جميع الأفراد والمستخدمين، حيث يُعد توفير وتأهيل البنية التحتية من أهم أولويات الدولة الوطنية، وتوفير الحقوق الرقمية العادلة لدعم الوصول الإلكتروني وهما عماد المساواة الرقمية، وهذا يدل على أن المواطنة الرقمية تنطلق من أهمية تحقيق مبدأ الشراكة الرقمية الكاملة والمتساوية أو حق الوصول الرقمي "الإتاحة الرقمية" لجميع الأفراد في المجتمع، دون تحيز أو تمييز، وذلك لضمان تمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية ورقمية كاملة.

2. التجارة الرقمية (Digital Commerce):

يتزايد بشكل مستمر البيع والشراء عبر شبكة الأنترنت، ومن ثم وجب تقديم التوعية بالضوابط والقواعد التي يجب أن يلتزم بها الفرد في المجتمع الرقمي ليكون مواطناً صالحاً، حيث أن المواطنة الرقمية في مفهومها تدل على تثقف الأفراد بالقضايا المتصلة بالتجارة الرقمية من حيث القوانين واللوائح المرتبطة باستخدام التقنية، ولا سيما الأمن والأمان أو تلك التي تتعلق بقوانين الدولة.

3. الاتصالات الرقمية (Digital Communication):

الاتصال الرقمي يعني تبادل المعلومات إلكترونياً، والذي يشتمل بشكل أساسي على وجود مرسل ومستقبل، والاتصال الرقمي يشتمل على نوعين من الاتصال وهما الاتصال المتزامن والاتصال غير المتزامن، حيث أن المواطنة الرقمية تهتم بأن

يملك أفراد المجتمع القدرة على اتخاذ القرار الصحيح أمام العديد من خيارات الاتصالات الرقمية المتاحة وأن يكون الفرد على قدر من الوعي بكيفية استخدامها.

4. محو الأمية الرقمية (تعزيز الثقافة الرقمية) (Digital Literacy):

المواطنة الرقمية تهم بتثقيف أفراد المجتمع وتعليمهم لما يحتاجونه من التقنية الرقمية، وطرق توظيفها بالشكل الصحيح والاستفادة من الإيجابيات وتجنب السلبيات، وأيضاً إكساب مهارات محو الأمية المعلوماتية، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن المواطنة الرقمية هي ثقافة وقيم وسلوك، وأن محو الأمية الرقمية يعني تثقيف المواطنين إلى مستوى تعليمي وثقافي يمكنهم من استخدام التقنية الرقمية والاستفادة منها لخدمة أنفسهم ومجتمعهم.

5. الاتيكيت الرقمي اللياقة الرقمية (Digital Etiquette Netiquette):

تنتشر ثقافة " الإتيكيت الرقمي " بين الأفراد بفضل الاهتمام بالمواطنة الرقمية حيث يتم تدريب الأفراد ليكونوا مسؤولين في ظل مجتمع رقمي متطور وليتصرفوا بتحضر، مع مراعاة القيم والمبادئ والمعايير السلوكية الحسنة. ولذلك يقع على عاتق المؤسسات التربوية أهمية غرس الاستخدامات والتصرفات اللائقة وغير اللائقة فيهم كمواطنين عبر العالم الرقمي، فكتيراً ما تلزم التطبيقات الرقمية على المستخدمين بعض اللوائح والقوانين، أو وقف الاستخدام غير اللائق من بعض المستخدمين ليتم حظر التقنية عنهم بكل بساطة، إلا أن وضع اللوائح وصياغة سياسات وقواعد الاستخدام وحدها لا يكفي فلا بد من التثقيف لكل مستخدم وتدريبه ليتمكن أن يكون مواطناً رقمياً مسؤولاً، وذلك من أجل ضمان الالتزام بمعايير السلوك المقبول في السياقات الرقمية.

6. القوانين الرقمية (Digital Law):

القوانين الرقمية تعالج أربع من القضايا الأساسية وهي: حقوق التأليف والنشر، والخصوصية، والقضايا الأخلاقية، والقرصنة، فالمواطنة الرقمية توجب احترام القوانين الرقمية وتعمل على نشرها وتشجيع الغير للالتزام بها. إن احترام القوانين الرقمية يعد عنصراً مرتبطاً بالأخلاقيات المتبعة داخل مجتمع التقنية، حيث توجد عدة قوانين فرضها المجتمع الرقمي والتي لا بد من الانتباه لها. ويقع تحت طائلة هذه القوانين والعقوبات كل من يخترق أو يتعدى على معلومات الآخرين، أو يقوم بتنزيل الملفات الخاصة بهم بشكل غير مشروع، أو إنشاء كافة أنواع الفيروسات التجسسية أو المدمرة وغيرها من الرسائل غير المرغوب فيها، أو التعرض بسرقة هوية أشخاص آخرين أو ممتلكاتهم، حيث تُعد كل هذه الأعمال منافية للأخلاق، وبالتالي فالمواطنة الرقمية توجب الالتزام بقوانين المجتمع الرقمي.

7. الحقوق والمسؤوليات الرقمية (Digital Rights and Responsibilities):

تحدد الدول لمواطنيها حقوقهم مضمنة في دساتيرها، ومن ضمنها حقوقهم كمواطنين رقميين، حيث يمتاز المواطن الرقمي بحقوق الخصوصية، وحرية التعبير وغيرها. ويجب دراسة ومناقشة الحقوق الرقمية الأساسية حتى يتمكن من فهمها بشكل صحيح في ظل العالم الرقمي. وفي مقابل الحقوق تأتي الواجبات أو المسؤوليات، فهما وجهان لعملة واحدة مكملان لبعضهما. ولذلك لا بد للمواطن الرقمي من أن يتمكن من كيفية الاستخدام اللائق للتقنية ليكون أكثر تفاعلية وإنتاجية. كما أنه يجب دراسة ومناقشة الحقوق الرقمية الأساسية ليتمكن من فهمها على النحو المطلوب والصحيح في العالم الرقمي.

8. الصحة والسلامة الرقمية (Digital Health and Wellness):

إن التعامل غير الواعي مع التقنية قد يعرض الأفراد للعديد من المخاطر الصحية التي تؤثر عليهم، مثل الإجهاد البدني و الإجهاد النفسي والمشكلات الاجتماعية المترتبة على الاستخدام الزائد، ومن ثمَّ لكي يقدم المواطن واجبه الرقمي بشكل صحيح ومناسب فإنه يحتاج إلى معرفة الاستخدام المناسب والأمثل للتقنية. والمواطنة الرقمية تهتم بالتوعية والتثقيف حول الاستخدام الصحي والسليم للتقنية، وتطبيق المعايير أو هندسة العوامل البشرية والذي يعنى بالملائمة الفيزيائية والنفسية بين الآلات بأشكالها المتعددة وبين الأفراد الذين يتعاملون معها ويستخدمونها. فهندسة العوامل البشرية تهتم بإعادة صياغة العلاقة بين الإنسان وبين الأدوات والمعدات والآلات لضمان ملائمتها للإنسان.

9. الأمن الرقمي (Digital Security):

سهلت التقنيات الحديثة الأنشطة غير المشروعة كما سهلت لأصحابها استخدامها في جرائم التعدي على الأموال والأشخاص كالنصب والاحتيال والتزوير والاختلاس والابتزاز، أو جرائم التنصت والتجسس، وتخوير الواقع السمعي والتصويري مع صعوبة أو استحالة تعقب ومعرفة الجناة في معظم الأوقات. وهذا الأمر يوجب على الأفراد الأخذ بالتدابير الأمنية اللازمة أثناء تعاملاتهم الرقمية. ولذلك يقصد بالأمن الرقمي اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان السلامة الشخصية وأمن الشبكة.

وتؤكد عدد من الأدبيات على أن الأبعاد التسعة للمواطنة الرقمية تشتمل على ثلاث قيم سلوكية هي (الاحترام والتثقيف والحماية)، ويمكن تضمينها ضمن ثلاث مجالات رئيسة كالاتي:

● المجال الأول (الاحترام): ويتضمن الآداب الرقمية (اللياقة الرقمية، والمساواة الرقمية (الإتاحة الرقمية للجميع)، والقوانين الرقمية).

● المجال الثاني (التثقيف): ويتضمن الاتصالات الرقمية، ومحو الأمية الرقمية، والتجارة الرقمية.

● المجال الثالث (الحماية): ويتضمن الحقوق والمسؤوليات الرقمية والأمن الرقمي والصحة والسلامة الرقمية.

3. كفاءة استخدام الأنترنت وعلاقته بالمواطنة الرقمية:

نظرا لأن كفاءة المستخدمين للإنترنت تعتبر عاملا أساسيا للتأثير على المشاركة الرقمية لذا يمكننا أن نفترض أن الكفاءة الذاتية في استخدام الأنترنت مرتبطة بالمواطنة الرقمية؛ فسلوكيات استخدام الطلاب المفرطة للإنترنت قد تؤدي الى مشاكل في استخدام الأنترنت في حياتهم المهنة المستقبلية بالإضافة الى حياتهم الاجتماعية؛ وبالتالي زادت الحاجة الى الدراسات التي تركز على استخدام الطلاب للإنترنت في بيئات التعلم في السنوات الأخيرة، والحل هو تعليم الطلاب كيفية التصرف بشكل أخلاقي ومسؤول عبر الأنترنت بدلا من فرض قيود على استخداماتهم، حيث يمكن تدريبهم على الاخلاقيات المسؤولة عبر الأنترنت، وبالتالي استبدال الاثار الجانبية السلبية (Mitchell & Jones, 2015).

فكفاءة الشخص في توظيف الأنترنت والتقنيات الرقمية في حياته لها آثار على المواطنة الرقمية بشكل عام؛ حيث أن المشاركة في مجتمع القرن الحادي والعشرين تعتمد بشكل متزايد على الكفاءات المتعلقة باستخدام التقنية الرقمية في أغراض متعددة، وبطريقة أكثر فاعلية؛ فالكفاءة يقصد بها القدرة على القيام بشيء ما بنجاح وبكفاءة عالية، وبطريقة فعالة. ولا

تتوقف الكفاءة الذاتية في توظيف واستخدام الأنترنت على المهارات الرقمية فحسب إنما تشمل الجوانب الاجتماعية والعاطفية لاستخدام التقنية الرقمية لأغراض متعددة ومتنوعة (GELO, 2017).

ويجب على الأفراد اظهار المواطنة الرقمية على سلوكياتهم من خلال استخدام الأنترنت. ومن المفترض ان تقوم المؤسسات التربوية بتعزيز وصياغة المواطنة الرقمية والمسؤولية الرقمية؛ فإن معايير المتعلم في القرن الحادي والعشرين والتي طورتها الجمعية الامريكية لأمناء المكتبات في عام (٢٠٠٧) تؤكد أن السلوك الأخلاقي في استخدام البيانات يجب أن يدرس (Farne, 2015).

أصبحت التقنية جزءاً أساسياً من الممارسات الحياتية اليومية، وأصبحت الأدوات والمواد الرقمية المتوافرة داخل الأنترنت الأساس وليس الخيار للمستخدمين. ومع ذلك تتجاهل العديد من المؤسسات التعليمية حتى الآن أهمية هذا الجزء في حياة الأفراد معتبرة أنه خارج نطاق سيطرتها (Berardi, 2016).

وتعد الكفاءة الذاتية في استخدام الأنترنت أو الكفاءة بقدرات المستخدمين على تنظيم وتنفيذ إجراءات محددة من خلال الأنترنت عاملاً أساسياً في الجهود الساعية لسد الفجوة الرقمية التي تواجه مجتمع المعلومات والتي تميز بين مستخدمي الأنترنت ذوي الخبرة عن المبتدئين (Mitchell & Jones, 2015).

وتعتبر الأنترنت من أحدث الوسائل التقنية الالكترونية المستخدمة في التواصل، والتي أحدثت نقلة نوعية في عالم الاتصال والتواصل الإلكتروني مما يدعم التقارب الثقافي بين شعوب العالم المختلفة (أحمد، ٢٠١٦)، وتعتبر شبكة الأنترنت من وسائل الاعلام الخطرة ان لم تكن أخطرها على الإطلاق، فعلى الرغم من وجود العديد من المنافع والخدمات التي تقدمها الأنترنت الا انها تحمل معها الكثير من المشكلات والسلبيات التي تهدد ثقافة المجتمعات وأمانها وعلاقاتها الداخلية والخارجية (إبراهيم، ٢٠١٥).

وتشير نتائج الأبحاث العالمية التي أجرتها شركة (We Are Social) في الربع الأخير من عام (٢٠١٦) أن (٣.٤١٩) مليار من أصل (٧,٣٩٥) مليار من سكان العالم مستخدمون متفاعلين ونشطون على الأنترنت، وتجدد الإشارة إلى أن (70%) من المستخدمين الذين تتراوح أعمارهم بين (15 - 24) عاماً في جميع أنحاء العالم متصلون بالأنترنت وفق الاتحاد الدولي للاتصالات (٢٠١٧)، وأن (46%) من الأمريكيين في سن (12) عاماً مرتبطون ومستخدمون لمواقع التواصل الاجتماعي، وأن (44%) من المراهقين عبر الأنترنت يعترفون بالكذب في تحديد أعمارهم حتى يستطيعوا الدخول إلى التطبيقات واستخدامها، وأن (95%) من المراهقين الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين (12 - 17) عاماً متصلون بالأنترنت. إن التزايد في عدد المستخدمين وفي مستوى الوصول إلى الأنترنت واستخدام الأفراد له، سواء داخل المؤسسات التعليمية أو خارجها، يثير تساؤلات حول من سيواجه هذه التحديات المتمثلة في توجيه الأفراد نحو مجتمع أكثر إنتاجية وأمنة (Karabulut, 2017).

أن من أهم الأولويات التي تقع على عاتق مؤسسات التربية والتعليم هو تعميم شبكة الأنترنت وتوفير قاعات ذكية داخل مؤسساتها؛ فلا يمكن الحديث عن التربية الرقمية في عدم توافر شبكات الأنترنت والاتصالات، حيث يؤكد الرئيس التنفيذي لشركة الفيس بوك (Facebook) مارك (Mark Zuckerberg) أنه يجب إتاحة الفرصة لمن هم أصغر سناً للوصول الى وسائل التواصل الاجتماعي حيث أن تجربتهم تشكل جزءاً مهماً من العمليات التعليمية والتربية للمواطن الرقمي. كما أصدرت وزارة التربية والتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية خطة تقنيات التعليم الوطنية والتي تؤكد على النموذج التفاعلي في التعلم حيث يتولى المتعلم السيطرة على تعلمه باستخدام التقنية، كذلك العمل على تطبيق التقنيات الحديثة المستخدمة في مهام الحياة اليومية في النظام التعليمي لتحسين تعلم الأفراد. كما تشدد على ضرورة إتاحة الفرصة لكل طالب ومعلم بالحصول على جهاز واحد على الأقل لتمكين اتصالهم بالأنترنت والبرمجيات والمواد والمحتويات المناسبة للبحث والاتصال وإنشاء الوسائط المتعددة، وما أعلنه الرئيس الأمريكي (أوباما) في عام (2013) عن مبادرة "متصل" (Connected) والتي كان الهدف منها زيادة تمكين وصول المواطنين الى الأجهزة المحمولة ومواد التعلم الرقمية علاوة على ذلك تشجيع زيادة إمكانية وصول الأنترنت في المدارس. كما جرى اعلان لجنة الاتصالات الفدرالية في عام (٢٠١٤) عن خطط استثمارية بقرابة (2) مليار دولار على مدى عامين لدعم توصيل النطاق العريض للاتصال بالأنترنت للمدارس، وقد أتت بعض مدارس المقاطعات الأمريكية أسلوباً مختلفاً يعرف بسياسة (Bring Your Own Technology) او اختصاراً (BYOT) بمعنى إمكانية توصيل الجهاز الخاص بالطلاب من خلال أجهزة الهواتف المحمولة وغيرها وتشجيع معلميهما بالسماح للطلاب باستخدامها في الفصول الدراسية (الرحيوي، 2013).

وفي هذا المجال ذكرت دراسة الشاعر (Elshair, 2015) الرابط بين الاتصال بالأنترنت وإمكانية تحسين مهارات المواطنة الرقمية للمتعلمين باستخدام المحاور التي وضعها ريبيل، حيث أظهرت نتائج الدراسة ان الطالبات كن على مقدرة في تتبع تتطور ملفاتهم الشخصية عبر الأنترنت، وأظهرن سلوكاً جيد كمواطنات رقميات.

كما توصلت دراسة حسنين وقاسم (٢٠١٢) إلى أن اتجاهات الطلبة نحو استخدام الأنترنت جاء بدرجة متوسطة للمحاور الثلاثة للدراسة، وكما تشير النتائج الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح متغير الجنس لصالح الذكور، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن فئات الطلاب لا تحسن استخدام الأنترنت بالشكل الصحيح أو بالشكل الإيجابي.

وفي دراسة أجريت في المملكة المتحدة لهيلسبر ولينفجستون (Livingstone & Helsper, 2010) كانت تهدف إلى معرفة مخاطر الأنترنت المحتملة على المراهقين، توصلت الدراسة الى أهمية تنمية كفاءة الافراد الذاتية في استخدام الأنترنت والى وجود علاقة إيجابية بين احتمالات الوصول الى الأنترنت والمهارات المرتبطة بها وبين إمكانية التصدي للمخاطر على الأنترنت.

وفي ظل الدراسات السابقة والمبادرات يتضح أهمية أن يتم الاعتناء أكثر وزيادة مهارات الأفراد وكفاءتهم الذاتية في استخدام الأنترنت، وذلك لإمدادهم بالمهارات الأساسية المتصلة بمحاور المواطنة الرقمية، وبالتالي يصبحون مؤهلين وقادرين على مواجهة التحديات الرقمية ويتصرفون بمسؤولية وأكثر وعي مع العالم الرقمي.

أهمية المواطنة الرقمية:

ترتبط المواطنة الرقمية بفهم القضايا الثقافية والاجتماعية والإنسانية المرتبطة بالتقنيات، مثل الممارسات الآمنة والاستخدام المسؤول والقانوني والأخلاقي للمعلومات والتقنية وتنمية السلوك الإيجابي لاستخدامها (نصار، 2018). وتكتسب المواطنة الرقمية الحديثة اهتماماً عالمياً متزايداً حيث تتسارع المنظمات الدولية المهمة بتعزيز التعلم المهادف الأكثر ارتباطاً بالعصر الرقمي لتشجيع المشاركة الإلكترونية الآمنة.

وعلى سبيل المثال، تحتوي أحدث معايير التقنية للطلاب المطورة من قبل الجمعية الدولية لتقنيات في التعليم (ISTE) على فئة رئيسية حول المواطنة الرقمية. تتضمن هذه الفئة من المعايير الدعوة وممارسة الاستخدامات الآمنة والقانونية والمسؤولة للمعلومات والتقنية، وإظهار الإيجابية تجاه استخدام التقنية التي تدعم التعاون والتعلم والإنتاجية، وإثبات المسؤولية الشخصية عن التعلم مدى الحياة لإظهار الريادة للمواطنة الرقمية (ISTE, 2007).

وظهرت أهمية المواطنة الرقمية في جميع الأنشطة الحياتية وخاصة في النطاق التعليمي. وبعد تطبيق نظام التعلم الإلكتروني، أصبحت المواطنة الرقمية أكثر صلة بمنظومة التعليم؛ لأنها توفر كل الطرق التربوية لمساعدة المعلمين والتربويين من جانب وأولياء الأمور من جانب آخر ومساعدة المتعلمين على استخدام التقنية بطريقة صحيحة. فالمواطنة الرقمية أداة تعليمية ووسيلة لإعداد المتعلم وتهيئته للدخول في المجتمع والمشاركة فيه.

ومن جانب آخر فإن التقنيات لم تعد محتكرة على أشخاص محددين أو أماكن معينة، إنما أصبحت متاحة في متناول الجميع، ليتداولها الصغير والكبير، ومن مختلف المستويات. فاستخدام الأنترنت يسهم في خلق مجتمع عالمي أكثر ترابطاً يسمى بالمجتمع الرقمي، لذلك يوجد في كل مكان، في التعليم والترفيه، والطب والهندسة، وكذلك وسائل الاتصال الاجتماعي؛ فالمواطنة الرقمية لها أهمية لصقل شخصية الفرد وتطويرها؛ ويجب على جميع أفراد المجتمع الالتزام بها وتطبيق معاييرها وقيمتها في كافة جوانب حياتهم اليومية.

صفات المواطن الرقمي:

تتمثل صفات المواطن الرقمي في أنه فرد واع ويلتزم بالأمانة الفكرية ومبادئها، ويهتم بإدارة وقته وحفظه من الضياع بدون فائدة توجب ذلك، وينظم وقته الذي يستخدم فيه الاتصالات الرقمية وتقنية الوسائط الرقمية، ويتسم بموقفه الواضح من معرفة أضرار الأنترنت وسعيه لحماية نفسه وغيره من هذه المخاطر، ويقف ضد تسلط الأنترنت، ويسعى لحماية نفسه من المعتقدات والشائعات المنتشرة عبر الأنترنت والتي قد تؤثر في الفكر والاعتقاد. فالمواطن الرقمي يكون أكثر وعياً بأنها شائعات فاسدة ويستطيع التمييز بينها وبين الحقائق، وهو أيضاً الفرد الذي يسمح بالرأي الآخر ويترك مساحة للآخرين للتعبير عن آرائهم في الموضوعات العامة دون الخوض في النقاشات الحادة أو العنصرية معهم، كما أن المواطن الرقمي يستطيع وسط كل هذه الصعوبات والمخاطر المحافظة على معلوماته الشخصية لحسابه الخاص دون تعرضها للسرقة أو الانتهاك. وينبغي أن يكون المواطن الرقمي متصفاً بمجموعة من المهارات ليستحق هذا اللقب، ولقد حددت نيت سيف (NetSafe, 2016) صفات المواطن الرقمي الناجح بأنه الشخص يتصف بالآتي:

1. انه مستخدم واثق و متمكن من تقنية المعلومات والاتصالات.
2. يوظف التقنيات للمشاركة في الأنشطة التعليمية والثقافية والاقتصادية.
3. يوظف ويطور مهارات التفكير النقدي في الفضاء الإلكتروني (السيبراني).
4. لديه معرفة بالقراءة والكتابة واللغة والرموز ونصوص التقنيات الرقمية ويوظفها بكفاءة في الفضاء السيبراني.
5. يدرك التحديات في بيئات تقنية المعلومات والاتصالات و متمكن من إدارتها بفعالية.
6. يستخدم تقنية المعلومات والاتصالات للتواصل مع الآخرين بطرق إيجابية وهادفة.
7. يُظهر الصدق والنزاهة والسلوك الأخلاقي في استخدامه تقنية المعلومات والاتصالات.
8. يحترم مفاهيم الخصوصية وحرية التعبير في العالم الرقمي.
9. يساعد ويشجع بنشاط قيم المواطنة الرقمية.

وبناء على ما سبق، تتفق العديد من الدراسات مع أن الصفات التي يمتلكها المواطن الرقمي هي أنه يخاف الله عزَّ وجلَّ، ويمتلك الأمانة الفكرية، والمواقف الصحيحة، يرفض بشدة التنمر، يحمي نفسه ومجتمعه من العقائد والشبهات الفاسدة، يسعى لثبتي المحتوى الرقمي بمعلومات هادفة ومفيدة، يكون على وعي بحماية معلوماته السرية، يقدر ويحترم ثقافات الشعوب الأخرى ودياناتهم (الجزار، ٢٠١٤) و(الملاح، ٢٠١٧).

وفي ضوء ذلك نجد أن مفهوم المواطن الرقمي ناشئ نتيجة الاستخدام المتزايد للأدوات الرقمية، لهذا أصبح من الضرورة وضع المعايير نتيجة للاستخدام للتطور بهدف تحقيق أقصى حماية من هذا التقدم السريع، ومحاولة التغلب على سلبيات الأنترنت والتقنية بوجه عام (مهدي، ٢٠١٨).

الأهداف التي يجب ان تحققها المواطنة الرقمية:

ترتبط المواطنة الرقمية بما يعرف بالحياة الرقمية والهدف الأساسي في التعليم للمواطنة الرقمية هو لتحسين التعلم والنتائج وطرق إعداد المتعلمين في إطار من القواعد والسلوك المناسب المسؤول لاستخدام التقنية ليصبحوا مواطنين في القرن الحادي والعشرين، ويمكن استعراض الأهداف التي يجب أن تحققها المواطنة الرقمية فيما يلي:

- ١- توعية المراحل العمرية المختلفة بمفهوم المواطنة الرقمية بصورة إيجابية محبة.
- ٢- زيادة مستوى الأمان الإلكتروني.
- ٣- تمثيل الأوطان بأحسن صورة من خلال السلوك الرقمي السليم.
- ٤- الحد من الانعكاسات السلبية لاستخدام الأنترنت على الحياة الواقعية.
- ٥- نشر ثقافة حرية التعبير الملتزمة بحدود الأدب.
- ٦- تسهيل وتوضيح الطرق المثلى لتعامل الأفراد مع المواقف أو القضايا الإلكترونية المعينة عبر إعداد مرجع متكامل للقضايا الإلكترونية المنتشرة.
- ٧- تحويل مفهوم الرقابة المشددة وانتهاك الخصوصية إلى مفهوم الرقابة الذاتية وفق الضوابط الشرعية الإسلامية والقيم الاجتماعية.
- ٨- توفير بيئة تواصل اجتماعي بدون عنف. (الملاح، ٢٠١٧).

مبادئ المواطنة الرقمية:

أن الأدب التربوي يزخر بعدد كبير من الدراسات والنماذج والأطر النظرية التي تناولت المواطنة الرقمية من حيث أبعادها وأساليب تنميتها لدى الأشخاص، بالإضافة إلى الجهود العديدة لتحديد مبادئ للمواطنة الرقمية تتصف بالشمولية والمرونة في مواكبة التغيرات التقنية في المستقبل، وتمثل الإطار المرجعي للأفراد لفهم القضايا التقنية وبناء الممارسات التربوية اعتماداً عليها، وقد حددت ريبيل (Ribble, 2011) تسعة مبادئ للمواطنة وهي:

أ- الوصول الرقمي (Digital Access):

تعتبر الفجوة الرقمية إحدى أكثر القضايا صعوبة في مجتمع المعرفة، إذ يوجد لها عدد من المنافع الاجتماعية والاقتصادية الهادفة لكل شخص. والمقصود بالوصول الرقمي هو حق الفرد في المشاركة الإلكترونية في المجتمع الرقمي بشكل كامل. ويتناول هذا المبدأ حق الوصول العادل لجميع الأفراد كأساس للمواطنة الرقمية، وآليات تسهيل الوصول الرقمي لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، والوعي بأساليب وطرق انتهاك حدود الوصول الرقمي (محمد، ٢٠٠٨). لذلك فإن الوصول الرقمي يعتبر من الحقوق الإنسانية والتي تكفلها العديد من الدول لمواطنيها، والمواطنة الرقمية تهدف إلى تأصيل مبدأ الوصول الرقمي إلى الأنترنت على نطاق واسع ومصادر المعلومات الرقمية. والهدف من ذلك تحقيق المساواة الرقمية الكاملة وتساوي الفرص أمام جميع أفراد المجتمع فيما يتعلق بالتقنية بدون تحيز (العقاد، ٢٠١٧). ويعرفه العجمي (٢٠١٦) الوصول الرقمي أيضاً بأنه المشاركة الإلكترونية في المجتمع وإتاحة الفرصة للأفراد في استخدام التقنية وتقديم التسهيلات لذوي الظروف الاقتصادية الصعبة ولذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال توفير معامل للحاسب الآلي في المؤسسات التعليمية وتشجيع المعلمين على توظيفها. فالمواطنة الرقمية تنطلق من أهمية تحقيق مبدأ المشاركة الرقمية المتساوية وحق الوصول الرقمي لجميع أفراد المجتمع، من غير تحيز أو تمييز وذلك لضمان تمتع جميع الأفراد والمواطنين بالمساواة الرقمية الكاملة (المصري، وشعت، ٢٠١٧). ومن ثم فإن نقطة بداية المواطنة الرقمية هي في العمل على توفير الحقوق الرقمية العادلة ودعم إمكانية الوصول الإلكتروني، ومن ثم فإن الإقصاء أو العزل الإلكتروني يجعل من الصعب تحقيق النمو والتطور والازدهار، حيث إن المجتمع يجب أن يستخدم الأدوات التقنية لتكون متاحة أمام جميع الأفراد (شكر، ٢٠١٤).

ب- محو الأمية الرقمية (Digital Literacy):

يشير مبدأ محو الأمية الرقمية إلى عمليات التعليم والتعلم بمجال التقنية وتوظيفها، حيث إن فهم التقنية وكيفية عملها يسهل استخدامها بالطريقة المناسبة، بدءاً بتعلم المهارات الرقمية الأساسية، والتمكن من تقييم الموارد والخدمات على الأنترنت وانتهاء باستكشاف موارد التعلم من خلال الأنترنت. حيث إن مفهوم الأمية في العصر الحالي ليس مقتصرًا على القراءة والكتابة فقط، بل تعدى ذلك إلى الجانب الرقمي وأصبح محو الأمية الرقمية هدفا تسعى له الدول لبناء مجتمعات معرفة حديثة ومتطورة من خلال إكساب المواطنين المهارات الأساسية التي تساعدهم في استخدام واستعمال تقنيات الحاسوب والتقنية في حياتهم اليومية (الدهشان والفويهي، 2015). تُعد الأمية الرقمية قضية العصر الحالي، ويقصد بها عدم القدرة على استخدام التقنية الرقمية، وتسعى المواطنة الرقمية لمحو الأمية الرقمية من خلال تأهيل وإعداد المواطنين لإيصالهم إلى مستويات ثقافية تساعدهم في استخدام التقنية الرقمية والإفادة والاستفادة منها وتوظيفها في خدمة أنفسهم ومجتمعهم (العقاد، ٢٠١٧).

فالمواطنة الرقمية أساسها تعليم وتنقيف الأفراد بطرق جديده مع الأخذ بالاعتبار حاجة هؤلاء الأفراد إلى مستوى عال من مهارات محو الأمية المعلوماتية (شكر، ٢٠١٤). فمحو الأمية الرقمية هو عبارة عن تعليم وتعلم واستخدام التقنيات وأدواتها من أجل الاستفادة منها بشكل صحيح والتحقق من دقة وصحة المعلومات في شبكة الأنترنت وتوفير المحتوى الرقمي الهادف وذو صلة بمجالات التعليم المختلفة (العجمي، 2016). لذلك تشير الأدبيات على أن التربية الرقمية أصبحت مهمة ومن ضرورات العصر الحالي، لدورها الأساسي في تعريف الأفراد بالأدوات الرقمية، وطرق استخدامها بصورة صحيحة، حيث تحتم التربية الرقمية بتنمية قدرات الأفراد على استخدام التقنية الرقمية، ومعرفة متى وكيف يمكن استخدامها (المسلماني، ٢٠١٤).

ج-التواصل الرقمي (Digital Communication):

المقصود بالتواصل الرقمي هو التبادل الإلكتروني للمعلومات من خلال وسائل التواصل المتعددة كالهواتف المحمولة، والبريد الإلكتروني، والمدونات، ومواقع التواصل الاجتماعية، والمدونات، والمحركات التشاركية، والاجتماعات الصوتية والمرئية، وكيفية الاستخدام المناسب للمعلومات ووسائل نشرها. كما يقصد بها التشارك الإلكتروني للمعلومات وفهم طرق الاتصال الرقمي ومساعدة الأفراد على معرفة قنوات الاتصال الرقمية الفاعلة. وهذا يتطلب توعية الأفراد وتدريبهم على معرفة الخيارات المناسبة للتشارك الإلكتروني. ويعمل الاتصال عبر الأنترنت من خلال توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية للأفراد مع الآخرين على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بغض النظر عن الخلفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعرقية والجنسية. وقد أصبحت تقنيات الاتصال ونقل المعلومات مصدراً مهماً، وركناً أساسياً في بناء منظومة الانسان الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية والثقافية، في ظل التحولات والتطورات المعرفية في هذا العصر (المجالي، ٢٠٠٧). بالإضافة إلى ما سبق فإن الاتصال الرقمي هو تبادل للمعلومات الإلكترونية من خلال التواصل والمشاركة باستخدام الأجهزة الرقمية المتعددة التي تساعد على التواصل مع الأشخاص والمنظمات والتعارف عن بعد، وممارسة الخدمات الشبكية بكل يسر وسهولة، وهي كثيرة كالبريد الإلكتروني، وبرامج التواصل الاجتماعي ومحركات البحث (الدسوري، ٢٠١٧). وتهتم المواطنة الرقمية بأهمية امتلاك الفرد القدرة على اتخاذ القرار الصحيح أمام العديد من خيارات الاتصالات الرقمية المتوفرة وأن يكون على وعي بكيفية استخدامها وتوظيفها (أديس، ٢٠١٥). بالإضافة إلى ما سبق فقد أكدت الدراسات على أن المواطنة الرقمية يمكن أن تساعد على تدعيم التواصل الإيجابي بين أطراف العملية التعليمية. والاتصالات الرقمية هي طرق تتعامل بمبدأ النظام الثنائي، وتتسم هذه الاتصالات بالجودة والقوة الهائلة بالمقارنة بالاتصالات التناظرية. الاتصالات الرقمية تتضمن نوعين من وسائل الاتصال هما الاتصال المتزامن والاتصال غير المتزامن. تسعى المواطنة الرقمية لزيادة قدرة الأفراد على اتخاذ القرار المناسب أمام خيارات الاتصالات الرقمية المتاحة وزيادة وعيهم بطرق توظيفها واستخدامها والاستفادة منها على أكمل وجه (العقاد، ٢٠١٧).

د-الحقوق والمسؤوليات الرقمية (Digital Rights and Responsibilities):

ويقصد بها المتطلبات وحدود حرية الأفراد في المجتمع الرقمي. فالأفراد يجب أن يكونوا على علم بسياسات الاستخدام المقبول للتقنية، واستخدام الموارد المتوفرة في شبكة الأنترنت بطرق أخلاقية مثل الاستشهاد بالمصادر، أو طلب اذونات الاستخدام، وحدود التعبير عن الرأي بشكل مقبول، بالإضافة إلى المساهمة في التبليغ عن الانتهاكات غير المشروعة في استخدام التقنية أو أي تهديدات أخرى على الصعيد الشخصي أو المجتمعي.

هـ-الآداب الرقمية (Digital Etiquette):

ويقصد بها المعايير السلوكية الرقمية المسؤولة، والتي تساعد في تكوين نموذج يحتذى به بين الأفراد، وذلك عندما يتم استخدام التقنية بشكل صحيح ومناسب للسياق وفق قواعد وقيم مشتركة تحكم جميع التعاملات الرقمية وتساعد في تعليم الأفراد احترام الآخرين في شبكة الأنترنت والحد من ظواهر الاستخدام السلبي للتقنية مثل التنمر الرقمي. وتعرف الآداب الرقمية أيضاً بأنها المعايير الرقمية السلوكية والإجراءات وترتبط بالمشكلات المتصلة بالمواطنة الرقمية مثل السلوك غير المسؤول عند استخدام التقنية، ولذلك يتم فرض قوانين ولوائح على المستخدمين للتقنية وتثقيف كل المستخدمين لها ليكونوا مواطنين رقميين صالحين (الدهشان والفويهي، 2015). وبسبب زيادة التعامل مع التقنية في مجالات الحياة المتعددة فقد ظهرت ضرورة إلى تعليم الأفراد أو المواطنين معايير اللياقة والسلوك الرقمي وأن يكون ذلك التثقيف جزءاً لا يتجزأ من العملية التعليمية في مختلف المراحل العمرية للطلاب (القحطاني، ٢٠١٨). وتؤكد الدراسات على أنه داخل العالم الرقمي تنتشر العديد من السلوكيات غير اللائقة وربما غير المقبولة، حيث أنه من الصعب واقعياً أن يكتسب أو يتعلم الطلاب قواعد اللياقة الرقمية قبل استخدامها وتوظيفها في حياتهم اليومية. لذلك يقع على عاتق المؤسسات التربوية غرس أساليب وطرق الاستخدام ومعايير التصرفات اللائقة فيهم كمواطنين رقميين، حيث انه غالباً ما تفرض التطبيقات الرقمية سياساتها على شكل لوائح وقوانين على المستخدمين، أو تعمل على حظر التقنية عن بعض المستخدمين بكل بساطة لوقفهم من الاستخدام غير اللائق. إلا أن وضع اللوائح وصياغة سياسات الاستخدام وحدها ليست كافية فلا بد من تثقيف كل المستخدمين وتدريبهم على أن يكونوا مواطنين رقميين مسؤولين في ظل ما يفرضه تطور المجتمع (الجزار، ٢٠١٤).

و-الأمن الرقمي (Digital Security):

ويقصد به التدابير اللازمة والمتعددة لضمان الأمن الرقمي، وتشتمل على المعرفة بطرق حماية البيانات الرقمية، والأجهزة الإلكترونية والشبكات، على سبيل المثال:

- نسخ البيانات الاحتياطي.
- تشفير البيانات.
- برامج الحماية من الفيروسات واستخداماتها.
- جدار الحماية.
- قواعد إنشاء كلمة المرور.
- حماية الحسابات الشخصية.
- الوعي بالأساليب المهددة للأمن الرقمي الشخصي، مثل انتحال الشخصية.
- التصيد الاحتيالي.
- سرقة الهوية.
- الهندسة الاجتماعية.
- أساليب تهديد الأمن الرقمي للمجتمع.

حيث إن الأمن الرقمي يشمل إجراءات ضمان الحماية والوقاية الرقمية، كما يوجد في العالم السيبراني العديد من الأخطار مثل الفيروسات وسرقة البيانات وغيرها من المخاطر التي تهدد أمن مستخدمي التقنية، لذلك يحتاج المواطن الرقمي الوعي إلى معرفة أساليب الحماية من تلك المخاطر وكيف يتصدى لها مثل تنصيب برامج الحماية من الفيروسات والاحتفاظ بنسخ احتياطية للبيانات (الحصري، ٢٠١٦). وتتفاوت المخاطر التي تهدد مستخدمي البيئات الرقمية بين التعرض للفيروسات المدمرة والمعلومات المخزنة على الأجهزة، والاختراق للعبث بملفات المستخدمين أو استغلال الأجهزة الشخصية بقصد الإساءة إلى الآخرين، أو سرقة البيانات والمعلومات الشخصية بقصد الانتحال أو الابتزاز، وسرقة بطاقات الائتمان المصرفية، حيث أن أكثر الأفراد المستهدفين في الاختراقات الأمنية هم الأشخاص الذين يقومون بتصفح الأنترنت بشكل دائم، حيث يتسبب الاختراق في مشاكل مزعجة مثل بطئ تصفح الأنترنت وانقطاعه على فترات منتظمة، وتعذر الدخول إلى البيانات وفي أسوأ الأحوال يمكن اختراق المعلومات الشخصية للمستخدمين. وعلى الرغم من عدم وجود ضمانات كاملة للحماية من المخاطر إلا أنه توجد خطوات وقائية؛ لذا لا بد أن يكون المستخدمون عبر العالم الرقمي بشكل عام على علم بما يتضمنه محور الأمن الرقمي (الحماية الذاتية) من إرشادات ونصائح من شأنها أن تعمل على حمايتهم من أخطار الإصابة بما يهدد أمنهم الرقمي (القحطاني، ٢٠١٨). والجدير بالذكر أنه لا تتوفر معايير عالمية موحدة لقوانين استخدام الأنترنت وإنما هي مجموعة من المعايير التي تخضع بشكل أو بآخر لما تسنه القوانين المحلية لكل دولة. لذلك تبرز المشكلات عندما يكون هناك مشاكل قضائية عابرة للدول "أي مشكلة متعلقة بشخص أو شركة أو مقدم خدمة بين دول مختلفة، لهذا قد تتعرض قوانين الأنترنت لثلاثة عناصر قضائية أو ثلاثة عوامل ألا وهي:

أولاً: القوانين المحلية للمستخدم نفسه أو العميل.

ثانياً: القوانين المحلية لمكان وجود السيرفر أو مقدم الخدمة.

ثالثاً: قوانين صاحب العمل ومقدم السلعة.

ومع انتشار الجرائم المعلوماتية مؤخراً وجدت الحاجة إلى التثقيف والتوعية بالقوانين وكذلك خلق ثقافة الاستخدام الصحيح للإنترنت، وتوظيف تلك الأداة بشكل أكبر وفاعلية أكثر (الزهراني، ٢٠١٣). وبناء على ما سبق، فإن الأمن الرقمي يقصد به اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان السلامة الشخصية وأمن الشبكة للمستخدمين (المسلماني، ٢٠١٤).

ز- الصحة الرقمية (Digital Health and Wellness):

ويقصد به الصحة النفسية والجسدية في العالم الرقمي، فالمستخدمين يجب أن يكونوا على وعي بالمخاطر الصحية لاستخدام التقنية كإجهاد العين، أو متلازمة النفق الرسغي، والتهاب الفقرات، والحرص على استخدام التقنية في البيئة الصحية وبالأوضاع المناسبة، بالإضافة إلى الوعي بمخاطر إدمان شبكة الأنترنت وألعاب الفيديو وتأثيرها في انعزال الفرد عن المجتمع. فالمواطنة الرقمية تهتم بنشر التوعية الصحية الأمانة لاستخدام التقنية الرقمية، ونشر معايير الصحة والسلامة للحفاظ على صحة البدن والعقل للمستخدمين، وتشير القحطاني (٢٠١٨) أن التقنية الرقمية أصبحت هي المرافق الدائم لأغلب المستخدمين ولا عجب في ذلك فهي محيطة بهم من كل الجوانب والاتجاهات ولا يكاد يستغني عنها أحد في جميع مناحي الحياة. لذا كان من الواجب على المستخدمين تبني عادات سليمة تضمن لهم الصحة والسلامة البدنية والنفسية من هذا الاستخدام. وتعرف المسلماني (٢٠١٤) الصحة الرقمية بأنها هي جميع الإرشادات والاحتياطات اللازمة لضمان الصحة والسلامة البدنية والنفسية من جراء استخدام التقنيات الرقمية. ويعني بها أيضاً الصحة النفسية والجسدية للمستخدمين في العالم الرقمي. حيث أن المستخدم المتعامل معها يتعرض لمشكلات صحية ونفسية لذا لا بد من توعية

المستخدمين لها للمحافظة على صحتهم (الدهشان، والفويهي، ٢٠١٥). فمما لا شك فيه أن التعامل غير الرشيد مع التقنية قد يعرض المستخدمين إلى عدد من الأخطار الصحية التي تؤثر عليهم، مثل الاجهاد البدني والنفسي او المشكلات الاجتماعية المترتبة على الاستخدام الزائد، ومن ثم لكي يقوم المواطن بواجبه الرقمي على الوجه الصحيح يحتاج إلى معرفة طرق وأساليب الاستخدام المناسب والأمثل لها (الحصري، ٢٠١٦). كما أشارت الدراسات والأدبيات إلى أن التعرض والتعامل مع التقنية الرقمية بشكل مبالغ فيه وقضاء وقت طويل في العالم الإلكتروني الافتراضي يسبب أمراضا عديدة مثل الشعور بالدوخة وتشويش الأفكار والأرق وسرعة الغضب وفقدان المهارات الاجتماعية وزيادة اللامبالاة بالمستقبل.

ح- القانون الرقمي (Digital Law):

ويقصد به المسؤولية القانونية للأفراد والجماعات والحكومات عن جميع الممارسات الرقمية، فقد ساهمت شبكة الأنترنت في تسهيل عملية الوصول إلى المعلومات ونشرها، ومشاركة الملفات المختلفة. إلا أنه على الجانب الآخر ظهرت قضايا تتعلق بالوصول والاستخدام غير القانوني لهذه المعلومات مثل قضايا حقوق الملكية الفكرية، والتعدي على حقوق النشر والتأليف، والتي تعود إلى غياب الوعي القانوني بالممارسات الرقمية. ويقصد بالقانون الرقمي مجموعة القواعد التشريعية التي تحكم استخدام التقنية والتي يتعرض من يخالفها لعقوبات قانونية. ومن هذه المخالفات نشر المواد المخالفة للقوانين او السرقة العلمية مما يفرض توعية المستخدمين لهذه القوانين لحمايتهم (المسلماني، ٢٠١٤). ويشير ريببل (Ribble, 2011) إلى أن القوانين التي ترتبط بالتقنية يجب أن تكون محل اهتمام الإدارات، وحتى وإن كانت هذه الانتهاكات تحدث بعيداً عن الإدارات، إلا أن آثارها تستلزم إلى أن يتم معالجتها وتقديم الحلول لها. وهنا ينبغي على الإدارات تزويد الأفراد المتصلين بهم بالمصادر والإرشادات الخاصة بما هو قانوني وشرعي وما هو غير شرعي، حيث انه يتم اشتقاق القانون الرقمي ببعض الدول من القانون الحالي المعمول به كما هو الحال في كندا؛ حيث يجب احترام الحقوق الملكية والملكية الفكرية، وتجريم سرقة الهويات، وسرقة البرمجيات، وقرصنة الكمبيوتر، ونشر الفيروسات. وفي الولايات المتحدة يؤكد القانون على ضرورة إنشاء مواقع لمشاركة المواد المختلفة، وتدعيم تقنية إدارة الحقوق الرقمية. ويذكر العقاد (٢٠١٧) أنه في ظل جوانب الثورة الرقمية التي تجتاح العالم في الوقت الحالي بات من الواجب فرض قوانين تحكم استخدام التقنية الرقمية وذلك لحماية حقوق المستخدمين، وأن تكون صادرة عن جهات حكومية رسمية لضمان الالتزام بها. ويعد احترام القوانين الرقمية مرتبطاً بالأخلاقيات المتبعة داخل مجتمع التقنية، حيث توجد عدد من القوانين التي فرضها المجتمع الرقمي لا بد من الوعي بها. ويقع تحت طائلة هذه القوانين كل من اعتدى بالاختراق على معلومات الآخرين، وقام بتنزيل الملفات الخاصة بهم بشكل غير مشروع، وإنشاء ونشر كافة أنواع الفيروسات المدمرة وفيروسات التجسس وغيرها من الرسائل غير المرغوب بها، أو سرقة هوية أشخاص آخرين أو ممتلكاتهم، وكل هذه الأفعال تعد أعمالاً منافية للأخلاق (الجزار، ٢٠١٤)، وبالتالي فالمواطنة الرقمية تتطلب الالتزام بقوانين المجتمع الرقمي (المصري وشعت، 2017).

أما الحقوق والواجبات الرقمية فهي عبارة عن وعي الفرد بما يمتلكه من حقوق وما يجب أن يقدمه من واجبات نحو المجتمع المحيط به أثناء التواصل الرقمي بالعالم المحيط به، واستخدامه لتقنية الرقمية. كما يقصد بحقوق الإنسان الرقمية جملة الحقوق التي تضمن للفرد القدرة على تداول المعلومات والبيانات في البيئة التي يعيش فيها، والحق في الوصول إليها واستخدامها، والقدرة على الاتصال والتواصل مع محيطه أو مع من يريد من خلال خطوط وشبكات الاتصالات، من أجل ضمان توفير آليات وتقنيات الوصول الرقمي إلى الجميع بلا استثناء (الجزار، ٢٠١٤).

وتعرف المسلماني (٢٠١٤) القانون الرقمي بأنه يقصد بها مستوى الحرية التي يتمتع بها الأفراد عند استخدام العالم الرقمي، بحيث يتمتع المواطن الرقمي بمجموعة من الحقوق مثل الخصوصية وحرية التعبير والتي من الواجب أن يفهمها ويكون على وعي بها. وفي مقابل هذه الحقوق تفرض واجبات على المواطن الرقمي يجب أن يحافظ عليها حتى يكون مواطناً رقمياً صالحاً. ويذكر العقاد (٢٠١٧) أن الحقوق الرقمية تشير إلى حقوق الفرد في الوصول إلى المحتوى الرقمي وتوظيفه وإنشائه ونشره أو الوصول إلى الأجهزة الرقمية أو شبكات الاتصال واستخدامها، ويرتبط هذا المصطلح بشكل خاص بحماية وإعمال الحقوق الموجودة، مثل حق الخصوصية والسرية وحق حرية التعبير في سياق التقنيات الرقمية، بوجه الخصوص على شبكة الأنترنت. يتابع الدهشان (٢٠١٦) التأكيد على أنه يجب دراسة ومناقشة الحقوق الرقمية الأساسية للأفراد حتى يتمكنوا من فهمها على النحو الصحيح والمناسب في ظل العالم الرقمي. ومع هذه الحقوق تأتي الواجبات أو المسؤوليات، فلا بد من التعاون بين المستخدمين على تحديد أسلوب استخدام التقنية على النحو المناسب. وبناء عليه، فإن هذان الجانبان مكملان لبعضهما، فلا بد من تفعيلهما معاً حتى يصبح كل مواطن رقمي مواطناً منتجاً ومشاركاً بفاعلية، من خلال التعديل على القوانين الموجودة، أو استحداث قوانين جديدة بما يتناسب مع طبيعة الحياة في العصر الرقمي الحديث مع تغليظ العقوبة على المخالفين لتكون مانعا من موانع ارتكابها.

ط-التجارة الرقمية (Digital Commerce):

ويقصد بالتجارة الرقمية انما عمليات البيع والشراء الإلكتروني للسلع والبضائع عبر الأنترنت، ويعتبر من المبادئ الأساسية للمواطنة الرقمية. فالواجب على المواطنين المساهمة في رفع وعي الأفراد حول الاستهلاك الرقمي الذكي، وأن الاستهلاك الرقمي قرارات أكثر من كونها مجرد عمليات، وأن الفرد يمكن أن يتخذ القرارات بشأن الاستهلاك الرقمي بناء على حاجاته، والإمكانيات المادية الأمنية المقدمة، والخدمة، وسياسة الضمان ما بعد البيع، وخدمة العملاء، وشركات الشحن وغيرها من الأمور المرتبطة بقرار الاستهلاك إضافة إلى وجوب التأكد من أمن عمليات الشراء حتى لا يتعرضوا لسرقة معلوماتهم البنكية. وتسمى عمليات تبادل السلع والخدمات والمعلومات في الاقتصاد الرقمي بالتجارة الرقمية التي تعتمد على توظيف التقنية الرقمية في عمليات البيع والتجارة. لذلك أصبح من الأهمية أن يكتسب المواطن العصري أساليب وضوابط البيع والشراء في عالم الاقتصاد الرقمي (المصري وشعت، ٢٠١٧). أصبحت عمليات البيع والشراء التي تتم من خلال شبكة الأنترنت في العصر الحالي في تزايد مستمر. ومن ثم يجب تحقيق الوعي بالضوابط والقواعد التي يجب على الفرد في المجتمع الرقمي الالتزام والتقيد بها حتى يصبح مواطناً صالحاً (الحصري، ٢٠١٦). والمواطنة الرقمية تعني بتثقف الفرد بالقضايا المتعلقة بقوانين الدولة (أديس، ٢٠١٥)، ومن هنا يستنتج مما سبق أن التجارة الرقمية عبارة عن عمليات تبادل تجاري بين طرفين أو أكثر، وتتم المعاملات إلكترونياً عن طريق شبكة الأنترنت. ونظراً لتوسع هذه الدائرة فإن من الواجب وضع مجموعة من الضوابط لتحكم هذه العمليات التجارية الإلكترونية. وللمواطنة الرقمية دوراً محورياً في ذلك.

مراحل تنمية المواطنة الرقمية:

حدد ريبيل وبايلي (Ribble & Bailey, 2007) مراحل تنمية المواطنة الرقمية في المراحل الأربعة التالية:

أولاً: مرحلة الوعي (Awareness):

الوعي المقصود هنا يعني انهماك الأشخاص في أن يكونوا مثقفين تقنياً، وفي هذه المرحلة، يصبح التثقيف أوسع وأشمل من مجرد إعطاء المعلومات والمعارف الأساسية حول المكونات المادية، والبرمجية والتركيز على عرض أمثلة للاستخدام السلبي وغير المناسب لتلك المكونات المادية والبرمجية، بل يحتاج الأشخاص أن يتعلموا ما هو مناسب وغير مناسب عند استخدامهم لتلك التقنيات الرقمية الحديثة.

ثانياً: مرحلة الممارسة الموجهة (Guided Practice):

إن الأشخاص يجب أن يكونوا قادرين على استخدام التقنية في محيط يشجع على المخاطرة والاكتشاف في مراحل متقدمة. وبدون الممارسة الموجهة فإنهم ربما لا يدركون مناسبة هذه الطريقة.

ثالثاً: مرحلة النمذجة وإعطاء المثال والقذوة (Modeling & Demonstration):

ويقصد بذلك إعطاء النموذج الواضح في الاستخدام المناسب للتقنيات في أماكن محددة. على سبيل المثال، فالمعلم عندما يحمل الهاتف المحمول أثناء وجوده بالفصل الدراسي، فإنه ينبغي عليه إغلاقه أو جعله صامتاً أثناء ذلك. بالإضافة إلى أنه يمكنه توجيه أولياء الأمور من خلال تقديم قائمة بأهم التوجيهات حول التساؤلات التي يمكن أن تدور في أذهان المتعلمين أثناء الاستخدام لتقنيات وطرق التعامل المناسبة مع التقنيات الرقمية الحديثة والمختلفة وكيفية العمل على مناقشتها معهم. فالأشخاص الأكبر سناً يجب أن يكونوا نماذج جيدة للمواطنة الرقمية أمام الأصغر سناً، لكي يقتدوا ويتابعون هذه النماذج.

رابعاً: مرحلة التغذية الراجعة وتعديل السلوك (Feedback and Analysis):

ينبغي أن يكون الفصل الدراسي المكان الذي يمكن للطلاب أن يناقشوا استخداماتهم للتقنيات الرقمية الحديثة، لمعرفة كيف يمكنهم استخدامها بشكل أكثر ملائمة، وأن يكون ذلك من خلال تزويد المتعلمين بالمهارات النقدية والتفكير البناء للتمييز بين الطرق والوسائل التي يجب أن توظف بها هذه التقنيات الرقمية الحديثة في الفصل الدراسي وكذلك خارجه، حيث يصعب أن يتراجع الشخص عن السلوك أو الممارسة التي حدثت بالفعل ولكن يستطيع التفكير في حلول لها بعد حدوثها، وبدون تزويده بالفرص التي تمكنه من التأمل الذاتي في هذا السلوك الحادث فإن احتمالية تكرار السلوك سوف تكون أكثر وأكثر في المستقبل (شرف والدمرداش، ٢٠١٤).

نظريات المواطنة الرقمية:

أشار الملاح (٢٠١٧) إلى أن المواطنة الرقمية ترتبط بعدة نظريات، أهمها:

● النظرية السلوكية:

حيث تهتم هذه النظرية بالسلوك الذي يصدر عن الأشخاص أثناء تعاملهم في البيئة المحيطة بهم. ويمكن ملاحظتها من خلال السلوك الرقمي، والأمن الرقمي، والمسؤوليات الرقمية، حيث تعنى النظرية السلوكية بضبط السلوك الخارجي للأشخاص أثناء تفاعلهم مع الآخرين أو مع التقنيات.

● النظرية البنائية:

تهتم النظرية البنائية ببناء الأشخاص لأنفسهم من خلال معاملاتهم مع الآخرين؛ لذلك ترى هذه النظرية أنه لا بد أن تتوفر لدى الأشخاص معرفة رقمية، حتى يستطيعوا التفاعل مع الآخرين تفاعلاً إيجابياً سليماً، وصياغة خبرتهم السابقة وتطويرها لتناسب مع الواقع الجدي والمعاصر، ويتضح ذلك من خلال محور الأمية الرقمية والوصول الرقمي.

● النظرية الاتصالية:

تهتم النظرية الاتصالية بالتعلم الاجتماعي، وذلك من خلال تواصل المتعلمين فيما بينهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض أثناء العملية التعليمية، ويمكن ملاحظتها في التعلم الرقمي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وتوظيف الأنترنت في التعليم.

ثانياً : منهج الدراسة:

باعتبار أن الدراسة هدفت إلى معرفة اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل فإن الباحث اعتمد على المنهج الوصفي لمناسبته موضوع وأهداف الدراسة، حيث يقوم على أسس علمية ويهتم بتقديم وصف نوعي وكمي دقيق للظاهرة قيد الدراسة. ولا يقف المنهج الوصفي عند حد الوصف أو البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة، إنما يقوم بعملية تحليلها وتفسيرها وتقديم النتائج ومناقشتها، ومن ثم تعميمها (الشافعي واسماعيل، 2009).

مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة جميع موظفي الأحوال المدنية في منطقة حائل للعام الدراسي 1444هـ، الفصل الدراسي الثالث، والبالغ عددهم (200) موظف وموظفة.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (196) موظف وموظفة من موظفي الأحوال المدنية في منطقة حائل ممن هم على رأس العمل خلال الفصل الدراسي الثالث للعام الدراسي 1444هـ، وتم اختيارهم بشكل عشوائي، حيث تم إرسال المقياس الإلكتروني لجميع أفراد المجتمع، وتم تسجيل الاستجابات فقط من (196) موظف وموظفة بنسبة (98%) من مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة :

استخدم الباحث في جمع البيانات مقياس للمواطنة الرقمية في استخدام الأنترنت، وذلك بعد الرجوع إلى الدراسات السابقة والأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع، حيث تتضمن الأداة مقياساً لاتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل حول المواطنة الرقمية. ويشمل استجابات حسب مقياس (ليكرت) الخماسي، وتضم (3) محاور : بعد الاخلاقيات الرقمية - بعد المشاركة والحقوق الرقمية - الوصول الرقمي ومحور الأمية الرقمية. يوضح الجدول (1) المجالات الرئيسية وعدد العبارات الفرعية.

جدول (1): المجالات الرئيسية، وعدد العبارات الفرعية

م	المجالات الرئيسية	عدد العبارات الفرعية
1	اخلاقيات استخدام الأنترنت	11
2	حفظ الحقوق الرقمية	10
3	الوصول الرقمي	8
المجموع	3	29

جدول (2): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات أداة اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية في منطقة حائل نحو المواطنة الرقمية والبعد الذي تنتمي إليه.

المعامل	رقم الفقرة	المعامل	رقم الفقرة	المعامل	رقم الفقرة	المعامل	رقم الفقرة	البعد
**0.780	4	**0.855	3	**0.864	2	**0.721	1	اخلاقيات استخدام الأنترنت
**0.825	8	**0.922	7	**0.737	6	**0.761	5	
		**0.855	11	**0.870	10	**0.842	9	
**0.858	4	**0.857	3	**0.841	2	**0.824	1	حفظ الحقوق الرقمية
**0.945	8	**0.776	7	**0.890	6	**0.878	5	
				**0.899	10	**0.933	9	
**0.740	4	**0.771	3	**0.799	2	**0.787	1	الوصول الرقمي
**0.843	8	**0.787	7	**0.819	6	**0.881	5	

** دالة عند 0.01 أو أقل.

تشير النتائج في الجدول (2) إلى أنّ قيم معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات أداة اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية في منطقة حائل نحو المواطنة الرقمية والبعد الذي تنتمي إليه الفقرة، تراوحت ما بين (0.945)، و(0.721)، وترتبط جميع هذه القيم ارتباطاً موجباً، ودال إحصائياً مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، مما يشير إلى مناسبة كل فقرة من فقرات أبعاد الأداة الثلاثة لقياس البعد الذي تنتمي إليه.

ثالثاً: نتائج الدراسة:

أولاً: اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية

1. توصلت الدراسة إلى أن المتوسط العام لدرجة اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية، بلغ (4.12) بانحراف معياري (0.439)، بدرجة اتجاهات كبيرة.
2. كما بينت النتائج أن المجال الثاني: حفظ الحقوق الرقمية كان الأعلى في اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل بمتوسط حسابي بلغ (4.18)، وانحراف معياري بلغ (0.542)، وبدرجة اتجاهات كبيرة، وجاء بالترتيب الأول.
3. وجاء المجال الأول: اخلاقيات استخدام الأنترنت بالترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ (4.16)، وانحراف معياري (0.511)، وبدرجة اتجاهات كبيرة.

4. في حين حصل على الترتيب الثالث والأخير المجال الثالث: الوصول الرقمي، بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، وانحراف معياري (0.512)، وبدرجة اتجاهات كبيرة.

ثانيا: مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية تبعاً لمتغير النوع

1. أوضحت الدراسة أن قيمة اختبار (ت) للفروق حول مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية تبعاً لمتغير النوع (ذكر، أنثى)، بلغت (2.058)، عند مستوى دلالة بلغت (0.041)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).
2. كما ويشير ذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية لصالح الذكور.

ثالثا: مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية تبعاً لمتغير أجهزة الاتصال بالإنترنت وطريقة الاتصال بالإنترنت

1. توصلت الدراسة إلى أن قيمة كا2 الناتجة عن اختبار كروسكال واليس بلغت (4.148)، وهي غير دالة إحصائياً، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية المرتبطة بها القيمة (0.126)، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha \leq 0.05$).
2. ويشير ذلك إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية باختلاف أجهزة الاتصال بالإنترنت.

رابعا: مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية تبعاً لمتغير برامج الاتصال التي يمتلكها موظفو الأحوال المدنية بمنطقة حائل

1. توصلت الدراسة إلى أن قيمة كا2 الناتجة عن اختبار كروسكال واليس بلغت (2.546)، وهي غير دالة إحصائياً، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية المرتبطة بها القيمة (0.636)، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha \leq 0.05$).
2. ويشير ذلك إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اتجاهات موظفي إدارة الأحوال المدنية بمنطقة حائل نحو المواطنة الرقمية باختلاف أجهزة برامج الاتصال التي يمتلكها.

رابعا: توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة يقدم الباحث التوصيات التالية:

1. العمل على نشر ثقافة المواطنة الرقمية في بيئات العمل بين موظفي القطاعات والمؤسسات الحكومية.
2. زيادة الوعي بمفاهيم المواطنة الرقمية من خلال التشجيع على طرح برامج تنمية مهنية.
3. زيادة دمج مفاهيم المواطنة الرقمية ضمن المناهج المدرسية لبناء مجتمع أكثر وعياً وثقافة رقمية.
4. القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد متطلبات بناء الثقافة الرقمية لدى كافة شرائح المجتمع ومؤسساته.

5. المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- بشير، جيدور (٢٠١٦). أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة من المواطن العادي الى المواطن الرقمي دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جامعة بسكرة، الجزائر، ٧٢٠-٧٣٦.
- الجزائر، هالة (2014). دور المؤسسة التربوية في غرس قيم المواطنة الرقمية: تصور مقترح. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، 56، 418-385.
- الحصري، كامل (2016). مستوى معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية بأبعاد المواطنة الرقمية وعلاقته ببعض المتغيرات. *المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية - السعودية*، (8)، ص 89 - 141.
- خلف، إدعيس (2015). المواطنة الرقمية. جامعة القدس المفتوحة، استرجع بتاريخ 22 / 5 / 2023 من موقع: <http://www.qou.edu/viewDetails.do?id=7230>
- الدسوري، فؤاد (2017). مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية: دار المنظومة.
- الدمرداش، محمد، وصبحي، شرف (٢٠١5). معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج التدريسية المؤتمر الدولي السادس، جامعة المنوفية، الجمهورية العربية المصرية.
- الدهشان، جمال علي (2016). المواطنة الرقمية مدخلاً للتربية العربية في العصر الرقمي، مجلة نقد وتنوير عدد 5 سنة 2 مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية الكويت، ص 71-104.
- الدهشان، جمال علي والفويهي، هزاع بن عبد الكريم (2015). المواطنة الرقمية مدخلاً لمساعدة أبناءنا على الحياة في العصر الرقمي، مجلة البحوث النفسية والتربوية مجلد 30 عدد 4 كلية التربية جامعة المنوفية، مصر، ص 1-42.
- الرحيوي، عبد الكريم (٢٠١٣). التربية وتأهيل التعليم مجلة علوم التربية، المغرب، (٥٧) ٤٢-٥٠.
- الزهراني، يحيى بن مفرح (٢٠١٣). تحديات الأمن المعلوماتي في الشبكات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية من منظور قانوني"، *المجلة العربية الدولية للمعلومات جمعية كليات الحاسبات والمعلومات في الجامعات العربية السعودية*، ٢(٣)، ص ١٢-١٠.
- يب، سيدي محمد (2010). الدولة وإشكالية المواطنة، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ص 59.
- شكر، إيمان جمعة (2014). العلاقة بين المواطنة الالكترونية وتشكيل هوية الأنا للمراهقات، مجلة التربية عدد 161، جزء 4 جامعة الأزهر، القاهرة، ص 55-104.
- القندلجي، عامر إبراهيم (2013). الإعلام والمعلومات والأنترنت، عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 3.
- بسيوني، عبد الله (2013). ثورة مصر وتكنولوجيا المعلومات: الصراع في الفضاء السيبراني: من فايسبوك إلى ميدان التحرير، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص 333.
- العجمي، محمد خيس (٢٠١٦). "المحاور السبعة في المواطنة الرقمية"، استرجع بتاريخ 22 / 5 / 2023 من موقع: المحاور السبعة في المواطنة الرقمية - محمد العجمي (scribd.com) | PDF PDF
- العقاد، نائفة عدنان محمد (2017). تصور مقترح لتمكين المعلمين بمدارس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية نحو توظيف متطلبات المواطنة الرقمية في التعليم، (رسالة ماجستير)، كلية التربية قسم أصول التربية، جامعة الأزهر، غزة.
- القايد، مصطفى (2014). مفهوم المواطنة الرقمية. استرجع بتاريخ 22 / 5 / 2023 من موقع: مفهوم المواطنة الرقمية Digital Citizenship - تعليم جديد (new-educ.com)
- القحطاني، أمل (2018). مدى تضمين قيم المواطنة الرقمية في مقرر تقنيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، 26 (1)، 57-97.
- حبيل، محمد عمر (2014). "التواصل السياسي الجديد في ليبيا من خلال الشبكات الاجتماعية الالكترونية"، في: الاتصال السياسي في العالم العربي وأفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة، (147-131)، تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار، ومؤسسة كونراد إيناور، ص 134

- المسلماني، لمياء إبراهيم (2014). التعليم والمواطنة الرقمية رؤية مقترحة، عالم التربية سنة 15، عدد 47، القاهرة، ص 15-94
- المصري، مروان؛ وشعث، أكرم (2017). مستوى المواطنة الرقمية لدى عينة من طلبة جامعة فلسطين من وجهة نظرهم. مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات. 7 (2)، 168-200.
- المعمرى، سيف ن ناصر (2015). المواطنة مقارنة حديثة للمفهوم وأبعاده. استرجع بتاريخ 3 يناير 2019 من الموقع : <http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/632/123456789>
- المعمرى، ميام بنت راشد، والمعمرى، سيف بن ناصر بن علي (2019). اتجاهات طلبة الصف الحادي عشر بمدارس التعليم ما بعد الأساسى بسلطنة عمان نحو المواطنة الرقمية وعلاقتها بكفاءاتهم الذاتية في استخدام الأنترنت (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، مسقط. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1050246>
- الملاح، تامر (2017). المواطنة الرقمية. دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة.
- مهدي، حسن (2018). الوعي بالمواطنة الرقمية بين مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته ببعض المتغيرات. المجلة الدولية لنظم إدارة التعلم، جامعة الأقصى، 6 (1)، 11-24.
- نصار، نور الدين (2019). تصورات طلاب الجامعة العربية المفتوحة بالملكة العربية السعودية نحو المواطنة الرقمية وسبل تعزيزها - دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية: غزة، 1 (27)، 152-184.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- Berardi, R. (2016). Elementary teachers' perceptions of value and efficacy regarding the instruction of digital citizenship. Unpublished master thesis, Immaculate University.
- Elshair, H. (2015). Develop Student's digital citizenship profiles using online diaries of filed work. ISTE conference in Philadelphia from june 28-july 1/2015 on link: <https://www.isteconference.org>
- Gasaymeh, A. (2018). A Study of Undergraduate Students' Use of Information and Communication Technology (ICT) and the Factors Affecting their Use: A Developing Country Perspective. EURASIA Journal of Mathematics, Science and Technology Education, 14(5), 1731-1746.
- GELO (2017). Exploring cross-cultural digital competencies: building the global educational learning observatory, University of Ontario Institute of Technology, Canada.
- ISTE (2011). Digital citizenship in schools. Retrieved from <http://www.iste.org>
- internet-world- stats. (2017).
- Karabulut, M. (2017). Perceptions on self-efficacy of students studying at secondary education in the TRNC on Internet security. Revista de Educación a Distancia, (54). Recuperado a partir de <https://revistas.um.es/red/article/view/298861>
- Livingstone, S., & Helsper, E. (2010). Balancing opportunities and risks in teenagers' use of the internet: The role of online skills and internet self-efficacy. New Media & Society, 12(2) 309-329. http://eprints.lse.ac.uk/35373/1/Libfile_repository_Content_Livingstone.%20S_Balancing_opportunitites_risks_Livingstone_%20Balancing_%20opportunities_%20risks_digital%202010.pdf

- Netsafe. (2016). From literacy to fluency to citizenship: Digital Citizenship in Education. New Zealand: Netsafe.org.nz
- Ribble, M. (2006). Digital Citizenship in Schools. International Society for Technology in Education.
- Ribble, M. (2006). Implementing digital citizenship in schools': The research, development RC guide. leader's of technology validation and a from:<https://www.learntechlib.org/p/129717/>
- Ribble, M. (2011). Nine themes of digital citizenship Retrieved 3/12/2015. from <https://www.hatborohorsham.org/cms/lib2/PA01000027/Centricity/Domain/39/AUP-NineThemesofDigitalCitizenship-HHSD-document.pdf>
- Ribble, M. (2015). Digital citizenship in schools: Nine elements all student should know. International Society for Technology in Education.
- Ribble, M. & Bailey, G. (2007). Digital citizenship in schools. Washington, DC: <http://www.iste.org/images/excerpts/DIGCIT-excerpt.pdf>

6. الخلاصة باللغة الانجليزية

Attitudes of Civil Status Employees in Hail Towards Digital Citizenship

Salman Al-Mutairi¹, Hamad Al-Rashidi², Kawthar Al-Dahlan³

^{2,1} College of Education, Department of Educational Technology, University of Hail

³ College of Computer Science and Engineering, Department of Artificial Intelligence and Data Science, University of Hail

¹ff-l40@hotmail.com, ²h.alrshedy@uoh.edu.sa, ³k.aldahlan@uoh.edu.sa

Abstract

The current study aimed to determine the level of attitudes of the employees of the Civil Status Department in Hail region towards digital citizenship, and to determine whether the level of attitudes of the employees of the Civil Status Department in Hail region towards digital citizenship differs according to the gender variable, and to determine whether the level of attitudes of the employees of the Civil Status Department in Hail region towards Digital citizenship differs depending on the variable of Internet communication devices and the method of connecting to the Internet, and determining whether the level of attitudes of the employees of the Civil Status Department in Hail region towards digital citizenship differs according to the variable of communication programs owned by the employees. The digital citizenship scale as a tool for data collection, it consists of three domains and (29) items. The study population consists of all civil status employees in the Hail region who are on the job for the year 1445 AH consisted of (200) (male- female) civil status employees. The study sample consisted of (196) civil status employees in the Hail region. While the study reached many results, the most prominent of which is that the general average of the degree of attitudes of the employees of the Civil Status Department in Hail region towards digital citizenship amounted to (4.12) with a standard deviation of (0.439), with a large degree of trends, and the results indicate that there are statistically significant differences in the level of attitudes of employees The Civil Status Department in Hail region towards digital citizenship in favor of males, and there are no statistically significant differences in the level of attitudes of the employees of the Civil Status Department in Hail region towards digital citizenship according to different internet communication devices, and there are also no statistically significant differences in the level of attitudes of the employees of the Civil Status Department in Hail region towards digital citizenship with different communication software devices owned by them. The study also presented several recommendations, including working to spread the culture of digital citizenship in work environments among employees of government sectors and institutions, and raising awareness of the concepts of digital citizenship by encouraging the introduction of professional development programs, and increasing the integration of citizenship concepts. Digitalization within the school curricula to build a more aware society and digital culture, and to carry out more studies to determine the requirements for building digital culture among all segments of society.

Keywords: Attitudes, Civil Status Employees, Digital Citizenship.